دبلوماسية بايدن وسيف الإسكندر

نواف التميمي

أفرجت السلطات المصرية عن الصحافي في قناة الجزيرة، محمود حسين، بعد قضائه أكثر من أربع سنوات في «الحبس الاحتياطي» من دون اتهامات رسمية أو محاكمة. ثم، يوم الأربعاء الماضي، أطلقت السلطات السعودية سراح الناشطة لجين الهذلول، التي اعتُقلت في مايو/أيار عام 2018، مع ناشطات أخريات. وبعد سويعات، تحرّرت المدوّنة السعودية، نوف عبد العزيز، بعد أكثر من سنتين ونصف السنة في السجن. وقد جرى ذلك كله بالتزامن مع حلحلة في الملف الليبي مع الوصول إلى اتفاق حول سلطة موحدة في ليبيا، وبدء مرحلة انتقالية جديدة، غداة انتخاب سلطة تنفيذية مؤقتة وموحدة، عليها تشكيل حكومة، والتحضير للانتخابات الوطنية المقرّر إجراؤها في ديسمبر/ كانون الأول المقبل، لإنهاء عقد من الفوضى منذ سقوط نظام معمّر القذافي عام 2011. وحتى المشهد السياسي الفلسطيني الداخلي، القابع في مربع الانقسام وانغلاق الأفق منذ سنوات، أخذ بالحلحلة في الأيام القليلة الماضية مع توافق الفصائل الفلسطينية في القاهرة، الثلاثاء الماضي، على المضي في إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني، كما حدّدها المرسوم الرئاسي الصادر منتصف الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني)، والتعهد باحترام نتائجها وقبولها، في خطوة اعتبرها مراقبون بارقة أمل نحو معالجة آثار الانقسام السياسي الفلسطيني بكل جوانبه. ملفات أخرى، من قبيل ملف إيران النووي، وعودة جميع الأطراف إلى اتفاق 5+1 الشهير، تشهد هي الأخرى حلحلة، من المرجّح أن تفكيك أعصى عقدها يجري في الكواليس، بعيداً عن السجال الإعلامي الظاهر بين واشنطن وطهران. لم يُستثنَ الملف اليمني من مناخ الانفراج هذا، إذ دعا الرئيس الأميركي، جو بايدن، بجدّية وصرامة إلى إنهاء الحرب في اليمن، معلناً وضع حد لـ«الدعم» و«مبيعات الأسلحة» الأميركية للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية، مع تكثيف العمل الدبلوماسي لإنهاء حرب، يقول بايدن، إنها «تسببت في كارثة إنسانية واستراتيجية».

وكأنّ عُقد غوردیو (عقدة طوقها الإسكندر المقدوني) التي ربّطت العالم سنوات خلت قد بدأت بالحلحلة، بعد انصراف دونالد ترامب ووصول جو بايدن وكامالا هاريس إلى البيت الأبيض، بعد مشوار انتخاباتٍ ديمقراطيةٍ تخللته مطبّاتٌ كثيرة. يبدو الرئيس بايدن، الذي دأب ترامب على نعته بـ«جو النائم»، مُصّراً على تطهير العالم من إرث ترامب وإدارته على طريقة الإسكندر الأكبر في حلّ عقدة غورديه، بضربات سيف سريعة وباترة، بدلاً من التعامل مع الأزمات المُزمنة بالطرق التقليدية، كسياسة الخطوة خطوة، أو دبلوماسية حافّة الهاوية، أو حتى دبلوماسية صفقات الابتزاز الترامبية.

تروي الأسطورة أن الفوضى سادت مملكة فريجيا في زمنٍ خلى عرشها من ملك، فتنبأت عرّافة أن أول من يُقبل عليهم بعربةٍ يجرّها ثور سوف يصبح ملكًا عليهم. وبعد فترة، جاء رجل قوي يدعى غورديوس أو ميداس، دخل المدينة بعربةٍ يجرّها ثور ضخم، فنصبَه الكهنة ملكًا، وتم ربط عربته بعقدة محكمة صعبة الحل أمام معبد في مدينة غورديوم التي أسسها غورديوس (آثارها ماثلة شمال أنقرة). ثم قال الكهنة أن من سيحلّ العُقدة سيكون له شأن عظيم، وسيكون العالم ملكًا له. وعلى مدار الزمان لم يستطع أحد فك العقدة الغوردية، ولا حل اللغز، حتى جاء الإسكندر الأكبر واتخذ القرار بحلها، ولكن بضربة من سيفه، وهو ما عُرف منذ ذلك الزمن بـ«الحل الإسكندري». وارتبطت أسطورة «عقدة غورديه» بالقرارات الحاسمة التي تفكّ الأزمات العصية على الحلول السهلة. كما يشير الحل الغوردي إلى أهمية القرار الشجاع الجريء، في تغيير مسار التاريخ.

لا يكفّ الرئيس الـ46 للولايات المتحدة، منذ تنصيبه في العشرين من الشهر الماضي، عن تذكير العالم بأن «أميركا عادت والدبلوماسية عادت»، لكن سلوك إدارة بايدن يشير إلى دبلوماسيةٍ لا تعدم الضرب بسيف الإسكندر، عندما تعجز الجزرة عن حل العقد الغوردية. دبلوماسية ذكية يبدو أن بعض ثمارها نضجت قبل تمام الشهر الأول من عهدة بايدن.

الشجاعة السياسية المفقودة في تونس

علاء الدين زعتور

ما الحل؟ هذا هو السؤال الأكثر تداولا في سوق السياسة في تونس هذه الأيام. تعيش البلاد، التي تحيي ذكرى مرور عَقد على إطاحة نظام زين العابدين بن علي، أزمة غير مسبوقة تهدد مكتسبات مرحلة الانتقال الديمقراطي.

العنوان الأبرز للأزمة الحالية هو التعديل الحكومي الذي أبعد فيه، أخيرا، رئيس الحكومة، هشام المشيشي، وزراء محسوبين على الرئيس قيس سعيد، وعوّضهم بآخرين مقرّبين منه، أو مرشّحين من الائتلاف البرلماني الداعم له. أغضب ذلك الرئيس، فرفض دعوة الوزراء الجدد لتأدية اليمين الدستورية. وفي مواجهة ذلك، ينقسم التونسيون عموماً إلى فريق يتهم الرئيس سعيد بالشعبوية ومخالفة منطق الدستور، وآخرين يعتبرون الرئيس، مهما كانت الأخطاء التي قد يرتكبها، سدا منيعا أمام انتكاف حكومي تحوم حوله شبهات فساد كثيرة ويبحث عن مكاسب ومنافع لفائدته على حساب الشعب.

ليس المجال هنا لتحميل المسؤوليات، لكن هذا الخلاف الذي يتصارع فيه الفرقاء هذه المرّة باعتماد فصول الدستور والقانون القانونية، هو بمثابة الغابة التي تخفي خلافا أكبر، يتعلق بتصورات نظام الحكم وتوزيع السلطات والتوجهات السياسية الكبرى بين الرئيس ومجموعة من الأحزاب المناصرة له، سواء كان ذلك عن قناعة ببرنامج أو نكاية في الخصوم وأحزاب «الحزام السياسي» لحكومة المشيشي.

قد تحل أزمة اليمين الدستورية، لكن الأزمة في تونس تبقى سياسية بامتياز، حتى وإن اتخذت شكلا قانونيا صرفا. ولا مجال لحل الأزمات السياسية، في أي نظام ديمقراطي، من دون تنقل فرص الحوار. والمعنيون بالتحاور والتفاوض هنا هذه المرة رئيسا الجمهورية والبرلمان بشكل خاص، باعتبار ثقلهما السياسي، ودورهما الرمسي، إذ يرى كثيرون أن رئيس الوزراء الحالي، على الرغم من الصلاحيات الواسعة الممنوحة له دستوريا، يبقى مجرد صفحة في كتاب الحسابات السياسية الكثيرة للأحزاب الداعمة له.

تتمثل المعضلة الرئيسية بوضوح هنا في عدم قبول أي طرف القيام بخطوة إلى الوراء، إذ يتفق الجميع هنا، للمفارقة، على أن أي تراجع قد يسمح للطرف المقابل بمدخل للهيمنة على المشهد، وبالتالي خسارة «المعركة». يجد التونسيون أنفسهم هنا إزاء رئيس للجمهورية أقسم على عدم التراجع، معلنا ذلك باحترام للدستور، وأن «تونس دخلت مرحلة جديدة من التاريخ»، كما يكرّر في كل خطاباته تقريبا، إضافة إلى أنه صاحب مقاربة مختلفة تماما عن النظام السياسي الحالي في البلاد. وبواجه قيس سعيد، في الجهة المقابلة، زعيم حركة النهضة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، المكبل بحسابات حزبية وسياسية معقدة، ليس أقلها عدم قدرته على المجازفة بتحالفه مع حزب قلب تونس، الذي يقبع رئيسه ومؤسسه في السجن، بسبب شبهات تهرّب ضريبي وتبييض أموال، لتأمين كرسيه في رئاسة البرلمان. يتطلب الحل شجاعة سياسية تظل مفقودة. وبما أن الأزمة سياسية، يعني ذلك أن الحل ينبغي أن يكون سياسيا وشاملا، لا أن يقتصر على مأزق التعديل الحكومي فحسب، بل يتجاوزه لمعالجة الإخلالات في نظام الحكم ورفع اللبس عن فصول دستورية عمقت بصمتها الأزمة الراهنة.

على البرلمان، وقد تدرّجت الثقة الشعبية فيه، أن يجد أرضية لتوافقات الحد الأدنى تمكّن من إيجاد آليات لانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، ومن ثم تعديل النظام الانتخابي، وعدد من القوانين الأساسية الأخرى المتعلقة بالأحزاب والإعلام، قبل المرور إلى انتخابات سابقة لأوانها لتعديل الموازين وتجديد الشرعية. ففي كل أنظمة الحكم الديمقراطية، حتى تتقلص فرص التوصل إلى تسويات سياسية بين الفرقاء عبر الحوار، تعود الكلمة إلى الناخبين، باعتبارهم مصدر الشرعية الأساسي التي يستند إليها الحكام، لتغيير موازين القوى أو تثبيتها.

(إعلامي تونسي)

تدرّج الإعداد في التخلص من الاستبداد

سيف الدين عبد الفتاح

من الأهمية بمكان أن يشار إلى أن عبد الرحمن الكواكبي، في الفصل الختامي المتعلق بالتخلص من الاستبداد، قد حدّد المثلث الحاكم للقيام بهذه المسألة، باستيفاء شروطه ولوازمه، في مبحث السّعي في رفع الاستبداد، وحدد تلك القضايا المفصلية في: الأمر الأول يدور حول أن «الأمّة التي لا يشعر كلّها أو أكثرها بالم الاستبداد لا تستحقّ الحريّة». وقد أكّد مقال سابق للكاتب على ذلك في المتطلب الأساس بوعي الأمة في امتداداتها وفي كافة أو أغلب قواها. الأمر الثاني يشير إلى «أن الاستبداد لا يقاوم بالشّدة إنما يُقاوم بالليّن والتدرّج». وهو متطلّب يتعلق بالأساليب والمناهج القادرة على تحقيق الفاعلية المطلوبة في التخلص من الاستبداد، ورفع كل ما يتعلق به من آثار. أما الأمر الثالث في هذا المثلث فيشترط أنه «يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ما يُستبْدَل به الاستبداد».

يذكّر هذا الأمر الذي يذكره الكواكبي، من قاعدة أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة وإنما يُقاوم بالحكمة والتدريج، برأي أحد رأسي مدرسة المعتزلة، عمر بن عبيد، في الثورة، والخروج على الحاكم الذي خرج بسياساته عن حياض الأمة، وعلى مقتضيات دوره وجوهر وظيفته. فتبنى مذهبه «في تمام التمكّن»؛ وكان الشروط التي أكّدها الكواكبي لم تكن إلا حالة تحقّق حالة التمكّن المفضية إلى التخلّص من الاستبداد جذورا واستمرارا وتحوّلا واستبدالا. «ذلك أن شرط الوعي تربية وترقية، ليس حالة تتم بين عشية وضحاها، وإنما هو بمثابة استراتيجية ممتدة تربط بين مستويين من الوعي الآني والوعي الممتد كمقدمة للسعي البصير والعمل السديد؛ وهو أمر يتعلق بمسلك الوعي في الإدراك والتفكير، وفي التدبير والتغيير والفاعلية والتأثير في تعامل لقطع دابر الاستبداد لا مظهر ولكن جذورا وجوهرا، وهي معركة النفس الطويل والعمل المتراكم الكبير؛ ويواجه في الميدان الاستبداد الأكبر والأخطر في معركة حقيقية لا معارك جانبية متوهمة مع الأعوان من سدنة المستبد والاستبداد». ومبنى قاعدة أنّ الاستبداد لا يُقاوم بالشدّة، إنما يُقاوم بالحكمة والتدريج هو: «أنّ الوسيلة الوحيدة الفعّالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقّي الأمّة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتّى إلّا بالتعليم والتحميس. ثمّ إنّ اقتناع الفكر العام وإذعانه إلى غير مألوفه لا يتأتّى إلا في زمن طويل، لأنّ العوام مهما ترقّوا في الإدراك لا يسمحون باستبدال القشعريرة بالعافية إلا بعد التّروّي المديد، وربما كانوا معذورين في عدم الوثوق والمسارعة؛ لأنّهم ألفوا أن لا يتوقعوا من الرؤساء والدّعاة إلا الغشّ والخداع غالباً. ولهذا كثيراً ما يحبّ الأسراء المستبدّ الأعظم، إذا كان يقهر معهم بالسوية الرؤساء والأشراف، وكثيراً ما ينتقم الأسراء من الأعوان فقط، ولا يمسون المستبدّ بسوء؛ لأنّهم يرون ظالمهم مباشرةً هم الأعوان دون المستبدّ، وكم أحرقوا من عاصمة لأجل محضٍ التشفّي بإضرار أولئك الأعوان».

ويعالج الكواكبي باقتدار معادلة القوة في علاقة الاستبداد بالقوة، احتكارا وممارسة، وضمن مواجهاتٍ مؤقتةٍ لا تتسم بالاستمرار والتمكّن من التأثير الفعال، «ثمّ إنّ الاستبداد محفوفٌ بأنواع القوات التي فيها قوّة الإرهاب بالعظمة وقوّة الجُند، لا سيما إذا كان الجند غريب الجنس، وقوة المال، وقوة الإلفة على القسوة، وقوّة رجال الدين، وقوّة أهل الثروات، وقوّة الأنصار من متوهمة مع الأعوان من سدنة المستبد والاستبداد». ومبنى قاعدة أنّ الاستبداد الذي هو في أوّل نشأته يكون إشبه بغوغاء، ومن طبع الفكر العام أنّه إذا فار في سنة بغور في سنة، وإذا فار في يوم بغور في يوم. بناءً عليه، يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد المصحوبان بالحزم والإقدام». ضمن معادلة الاستبداد والعنف واحتكار السلطة مصادر القوة واستخدامها البطش في غير محلها ضمن استراتيجيات الخضوع والترويع والتفزيع «الاستبداد لا ينبغي أن يُقاوم بالعنف، كي لا تكون فتنةً تحصد الناس حصداً، نعم؛ الاستبداد قد يبلغ من الشدّة درجةً

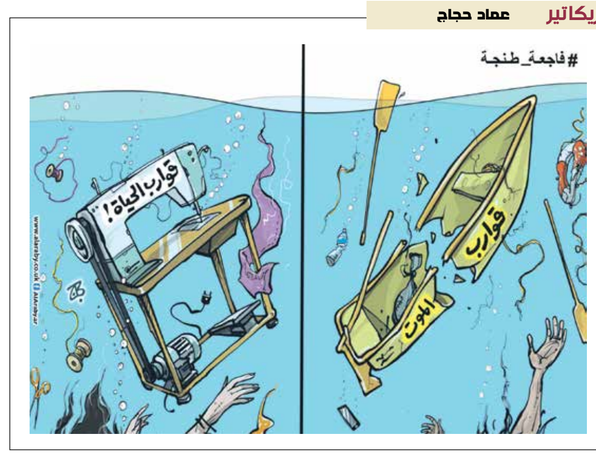

كاريكاتير عماد حجاج

الأزهر من المحلية إلى العالمية

خديجة جعفر

ربما لم يحظ الأزهر الشريف بحضور قوي مُتّفق، محلياً وإقليمياً ودولياً، بقدر ما حظي في عشرية إمامة الشيخ أحمد الطيب الذي تولّى قيادة أقدم مؤسّسة سُنية، في 19 مارس/ آذار 2010، أي قبيل اندلاع الثورات العربية، الحدث الذي هزّ المنطقة بأسرها سنوات تلت. وخلال مشيخته، استطاع الصعود بالأزهر من ضيقٍ المؤسسة إلى رحابة المشاركة في الأحداث والقضايا على الصُّعُد المحلية والإقليمية والدولية.

حين اندلعت الثورة المصرية، اتخذ الأزهر موقفاً مؤيداً لها، وأسهم في مسارها بوثيقة «مستقبل مصر» الصادرة في يونيو/ حزيران 2011، وفيها دعم الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، ودعم النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر المباشر، وأيّد الحريات الأساسية والحقوق الإنسان، فضلاً عن مناشدة الاتجاهات والأحزاب المصرية للتوافق على استراتيجية للعمل على تحقيق هذه الأهداف.

وعلى المستوى الإقليمي، دعم الأزهر الثورات العربية في بلدان الجوار، حين أصدر «وثيقة دعم إرادة الشعوب» في أكتوبر/ تشرين الأول 2011 التي أعلن فيها المناصرة التامة لإرادة الشعوب العربية، وأدان الأزهر الدعوة الوحشية «السلمي» باعتباره حقاً أصيلاً للشعوب، لتقويم الحكام وترشيدهم، وأدانت بشدة مواجهة الاحتجاجات السلمية بالعنف المسلح، بل وعدّ إراقة دماء المواطنين السلمين مسقطةً شرعية السلطة، معتبراً أنّ «انتهاك حرمة الدم المعصوم هو الخط الفاصل بين شرعية الحكم وسقوطه في الإثم والعدوان». وكان الأزهر حاضراً بقوة في الجدل الدائر بشأن «الحريات» الذي فرضته أحداث الثورات العربية، فأيد حريات العقيدة، والبحث العلمي، والرأي والتعبير، والإبداع الفني والأدبي. وعدّ هذه الحريات مؤسّسة على فهم مقاصد الشريعة النبيلة، وإدراك روح التشريع الدستوري الحديث، فكانت وثيقة الأزهر للحريات التي صدرت في يناير لعام 2012.

وحين عصفت بمصر سلسلة أحداث من العنف، بجميع صوره وأشكاله، وأدانه قطعياً وجزمه وحرمه دينياً، وأكّد ضرورة التزام الوسائل السياسية السلمية في العمل الوطني العام، وذلك في بيانه في 31 يناير/ كانون الثاني 2013.

ومنذ عام 2014 عصفت بالمنطقة موجة أخرى من العنف، هذه المرّة من مجموعات قاعدية وداعشية روّعت المدنيين والأمنيين واستباحت دماءهم. وهنا تحمّل الأزهر مسؤولية كبيرة في إدانة هذه المجموعات، وكذا تدرعها بحجج دينية لارتكاب جرائمها في القتل المنظم وترويع العباد وتخريب الديار، فأصدر بيانه في مواجهة التطرّف والإرهاب في ديسمبر/ كانون الأول 2014، الذي صاحب مؤتمراً عُقد في القاهرة حضره علماء مسلمون ومسيحيون من مختلف الدول. وقد عدّ الأزهر جميع الفرق والمجموعات المسلحة والمليشيات الطائفية التي استعملت العنف والإرهاب في وجه أبناء الأمة أئمة فكرا وعاصبة سلوكا، وأدان الاعتداءات على المسيحيين أو تهجيرهم في أي بقعة من العالم العربي، وناشدهم ضرورة التجذّر في أوطانهم. وعلى إثر المؤتمر، أنشأ الأزهر المرصد العالمي لمكافحة التطرّف والإرهاب.

ومن 2014 إلى 2017، زادت وتيرة جرائم العنف والإرهاب التي ارتكبتها مجموعات خارجة عن الدين والإنسانية، ما أدّى إلى نصب لائحة اتهام ضد الإسلام ذاته، وما أدى إلى تهديد المواطنة والعيش المشترك. وهذا ما حدا الأزهر إلى تحمّل مسؤوليته في الدفاع عن الدين وبيان الحق وراب الصدع بين الأشقاء في الوطن الواحد، فأصدر «إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك» في مارس/ آذار 2017، وصف المجموعات المسلحة الإرهابية بأنها «شرذمة شاردة عن نهج الدين... إلا أنها الآن أوشكت أن تجيّش العالم كله ضدّ هذا الدين الحنيف»، وأردف هذا الإعلان بإعلان عالمي للسلام في إبريل/ نيسان في العام نفسه، أكّد ضرورة التكاتف بين عقلاء الشرق والغرب على إعادة الوعي برسالات السماء، وضرورة أن تأخذ الأديان دورها في إبراز قيم السلام والعدل والمساواة. ومنذ «إعلان الأزهر العالمي للسلام» في 2017 بدأت لقاءات بين شيخ الأزهر أحمد الطيب وبابا الفاتيكان البابا فرانسيس، للتعاون المشترك في سبيل خير مجموعة البشر، وتوجت هذه اللقاءات بتوقيع «وثيقة الأخوة الإنسانية» التي صدرت في فبراير/ شباط 2019، وتدعو إلى المصالحة والتآخي بين جميع المؤمنين بالأديان، بل وبين المؤمنين وغير المؤمنين، وكل ذوي الإرادة الصالحة، وتنبذ الوثيقة العنف والقتل والإرهاب، خصوصاً باسم الدين، وتوصي بالمستضعفين والمهمشين والمهجّرين، وتؤكد قيم العدل والحق والسلام والمواطنة والعيش المشترك. وكانت ثمرة جهود الأزهر والكنيسة الكاثوليكية أن أعلنت منظمة الأمم المتحدة الرابع من فبراير يوماً عالمياً لـ«الأخوة الإنسانية» يُحتفل به كل عام.

(كاتبة مصرية)

> دعم الأزهر الثورات العربية في بلدان الجوار، حين أصدر «وثيقة دعم إرادة الشعوب»

المحكمة الجنائية الدولية وإسرائيل و«معاداة السامية»

اسامة ابو ارشيد

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية، الأسبوع الماضي، قراراً يقضي بتكييف «الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967، أي غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية»، واقعة ضمن اختصاصها القضائي، ما يمهد الطريق أمامها لإجراء تحقيقات بشأن «جرائم حرب» قد تكون ارتكبت هناك. وكانت المدّعية العامة في المحكمة، فاتو بنسودا، أشارت عام 2019 إلى رغبتها في إجراء تحقيق في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة عام 2014، لتحديد ما إذا كان ارتكبت إسرائيل وحركة حماس خلاله جرائم حرب. كما أنها لم تخف نيتها، حينئذ، أنها ستسعى إلى التحقيق في السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فضلاً عن التعامل الإسرائيلي الوحشي مع المظاهرات الفلسطينية السلمية ضمن «مسيرات العودة»، عامي 2018 و2019، على الحدود بين قطاع غزة والدولة العبرية، كـ«جرائم حرب» محتملة. وكانت إسرائيل قتلت في تلك المسيرات عشرات من المدنيين الفلسطينيين وجرحت مئات منهم. وبناء على قرار المحكمة الجنائية الدولية اعتبار الأراضي الفلسطينية تقع ضمن «اختصاصها الإقليمي»، فإن هذه التحقيقات قد تبدأ قريباً، وحينها قد يجد مسؤولون إسرائيليون كثيرون، مدنيون وعسكريون، أنفسهم عرضة لمذكّرات اعتقال دولية على أساس أنهم مجرمو حرب.

كما كان متوقعاً، استفزّ قرار المحكمة إسرائيل التي تقدّم نفسها دائماً ضحية مزعومة لـ«إرهاب الفلسطيني»، في محاولة لكبت أي انتقادات دولية لسياساتها القمعية، وخرقها التزاماتها القانونية كدولة احتلال. الدافع أن الردّ الإسرائيلي سارع، هذه المرة، إلى نشر ذخيرة ثقيلة للتصدّي لتبعات القرار المحتملة، «عندما تحقق المحكمة الجنائية الدولية مع إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزيفة، فإن ذلك يعد معاداة صريحة للسامية»، هكذا صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من دون أن يرفّ له جفن، طبعاً، لا يحتاج الأمر إلى تفكيك وتركيب وبناء مرافعات دفع لإسقاط هذا الاتهام المتهافت، فإسرائيل دولة عضو في الأمم المتحدة وتخضع للمعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية والقرارات ذاتها. أو هكذا يفترض، ولكن إسرائيل تعتبر نفسها دولة فوق القانون. وبالمناسبة، حتى هذا التعبير الأخير تُكيّفُهُ هي وأنصارها على أنه شكل محتمل من أشكال معاداة السامية.

معاداة السامية مشكلة حقيقية قائمة، وهي كما الإسلاموفوبيا، أو أي شكل من الكراهية والتمييز ضد مجموعة ما مرفوضة مبدئياً. ومن ثمّ، فإننا حين نرفض، من منطلق أخلاقي، معاداة السامية لناحية العداء أو التحجر أو التمييز ضد اليهود من حيث كونهم يهوداً، ومحاولة تحميلهم شرور العالم، فهذا لا يعني أنه يحق للدولة العبرية استتباعاً أن تزّعم حصانة لها ولأفعالها. المشكلة أن هذا هو بالضبط ما تحاول أن تقوم به إسرائيل واعتذاريوها حين يصرّون على جعل أي نقد لها ولسياساتها كدولة صنواً لمعاداة السامية. ينطبق الأمر نفسه على مساعيهم لجعل أي انتقاد بطابع أفعالاً ومواقف لمسؤول من أصول يهودية، فضلاً عن أي محاولة لمساءلة مقولات صهيونية تأسيسية لتبرير اغتصاب فلسطين، أو شنّ عدوان على أهلها والعرب، أموراً مشمولة أيضاً ضمن تعريف معاداة السامية! هذا ما فعلوه من قبل بحق عضوي الكونغرس، رشيدة طليب وإلهان عمر.

يأتي ما سبق ضمن منهج مدروس ومعدّ بعناية لجعل هذه التهمة سيفاً مسلّطاً على رقاب كل من يعارض إسرائيل، وبالتالي ردع أي نقاش موضوعي حولها وحول سياساتها وأفعالها بوصفها دولة. وإذا أردت دليلاً على ما سبق، فلنعد إلى ردّ نتنياهو الغاضب على قرار المحكمة، إذ تزعم محكمة الجنايات الدولية، بشكل شائن، أنه عندما يعيش اليهود في وطنهم فإن هذه جريمة حرب». لا يحتاج المعنى هنا إلى تحليل عميق، فنتنياهو يقصد بعبارة «اليهود في وطنهم»، المستوطنين غير الشرعيين، حسب القانون الدولي، في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس، والتي تُكثّفُها قرارات الأمم المتحدة أنها أراض محتلة. وبهذا، يساوي نتنياهو بين رفض عمليات التغول الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حسب القانون الدولي، وتهمة معاداة السامية!

تدرك إسرائيل وأنصارها خطورة هذه التهمة وحجم وطاتها في عالم اليوم، ومن ثمّ فإنهم لا يتردّدون في إشهارها في وجه كل من يجتّح على أفعالهم المشينة والإجرامية. ولا يكتفي هؤلاء بذلك، بل تجدهم في جهد دؤوب لتوسيع نطاق هذه التهمة. مُثلاً، تعكف إدارة «فيسبوك» حالياً، بضغط من إسرائيل وأنصارها، على النظر في ما إذا كان ينبغي إدراج النقد الموجه لـ«الصهيونية» و«الصهاينة» ضمن سياسة الموقع المتعلق بـ«خطاب الكراهية»، على أساس أنه أحد أشكال معاداة السامية! أليس هذا خلطاً فاضحاً ما بين اليهودية كدين، واليهود كمؤمنين به، وما بين الصهيونية كإيديولوجيا يتبناها بعضهم ويرفضها بعضهم الآخر؟

تعود إلى محاولة الحركة الصهيونية إحداث خلط متعمد بين القول إن إسرائيل تعد نفسها دولة فوق القانون ومعاداة السامية. يورد «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» جملة من الأمثلة التي قد تدخل في تعريف معاداة السامية. من ذلك: «مظاهر (معاداة السامية) قد تشمل استهداف دولة إسرائيل، التي ينظر لها أنها جماعة يهودية». هذه لغة فضفاضة وغامضة تهدف إلى ردع أي انتقاد لإسرائيل وجرائمها كدولة. هذا ما فعله نتنياهو بالضبط في حملته على قرار المحكمة الجنائية، كما سلف الإشارة. مثال آخر يورده أصحاب هذا التعريف: «إنكار حق الشعب اليهودي في تقرير المصير، من ذلك، مثلاً، الادّعاء بأن وجود دولة إسرائيل يمثل مشروعاً عنصرياً»، إذا أخذنا بهذا المعيار في تعريف معاداة السامية، نكون أمام حالةٍ يحظر فيها علينا أن نشير إلى عنصرية إسرائيل، وهي الصفة التي تثبتها هي لذاتها من دون رتوش ولا تردّد.

في عام 2018 أقر الكنيست الإسرائيلي «قانوناً أساسياً» (يعادل بنداً دستورياً) تحت عنوان: «قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل»، وينص على أن: «إسرائيل هي الوطن التاريخي للأمة اليهودية»، وبأنه «لليهود فقط في إسرائيل الحق في تقرير المصير»، وبأن «العبرية هي اللغة الرسمية للدولة»، وبأنه «لكل يهودي الحق في الهجرة لإسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية في إطار القانون». إذا لم يكن هذا القانون الناضح بالعنصرية إلغاءً لحق أصحاب الأرض الأصليين من الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، والذين يشكلون 20% من مواطني إسرائيل، فماذا يكون؟ ولا يقف القانون عند هذا الحد، بل إنه يلمح إلى أن المستوطنات غير الشرعية، في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، حسب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، تعد حقاً لليهود من دون غيرهم: «تعمل الدولة على تجميع شتات اليهود في الخارج وتعزيز المستوطنات الإسرائيلية في أراضيها وتوفير الموارد لذلك». الآن، إذا قلنا إن هذا يمثل اعترافاً صريحاً من إسرائيل بأنها دولة أبارتهايد، حينها نكون معادين للسامية!

قد يجادل بعضهم ولماذا نهتم بما تقوله إسرائيل، فلنزعم ولنتهم كما نشاء. في الحقيقة، الأمر ليس بهذه البساطة. مثلاً، مطلع شهر فبراير/شباط الجاري، أعلنت إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، أنها تتبنى تعريف «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» لمعاداة السامية. وهو ما سبق أن فعلته إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب. وكان وزير الخارجية السابق، مايك بومبيو، حاول، في الأشهر الأخيرة من ولاية ترامب، أن يصدر إعلاناً يصنف منظمات دولية مرموقة، حقوقية وإغاثية، غير حكومية، كـ«العفو الدولية» و«هيومان رايتس ووتش» و«اكسفام»، أنها معادية للسامية، بسبب دفاعها عن «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» على إسرائيل (BDS)، وانتقادها المستمر المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

> الحركة الصهيونية وأنصارها يدركون أن إسرائيل ماركة سيئة السمعة، وأن تسويقها عالمياً أصبح مستحيلاً

الحل بين ليبيا وسورية

بشير البكر

بينما كانت اجتماعات اللجنة الدستورية السورية تنهي جولتها الخامسة في جنيف، نهاية الشهر الماضي (يناير/كانون الثاني)، كانت الأطراف الليبية المتنازعة تلتقي في مبنى الأمم المتحدة غير بعيد عن الاجتماعات السورية. والفارق بين الاجتماعين أن الأول الخاص بالسوريين لم يتمكّن من التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق، بعد أكثر من سنة من اللقاءات، في حين أن اجتماع الأطراف الليبية نجح في إنتاج اتفاق على تشكيل مجلس رئاسي وحكومة. ودفع نجاح الليبيين في أوساط سورية إلى طرح السؤال: لماذا تمكّنت الأطراف الليبية من إنجاز اتفاق، وأخفقت الأطراف السورية، على الرغم من عناصر التشابه الكبيرة بين الوضعين؟ وعلى الرغم من أن تشابه الوضعين لا يصلح وحده أداة للقياس، فإن التعقيدات في ليبيا لا تقل عن نظيرتها السورية، خصوصا طبيعة الحكم الذي ساد قبل عام 2011.

الحل الليبي الذي كان يبدو مستحيلا منذ شهر بات ممكنا بنسبة كبيرة، وجاء ذلك لعدة أسباب. أولها، أن الوضع في ليبيا حظي بمتابعة دولية مختلفة كليا عنه في سورية، سواء من الأمم المتحدة أو من الدول الإقليمية والاتحاد الأوروبي وتركيا. وهذا الاهتمام والمتابعة، والذي لم يتوفر للوضع في سورية، انعكس على نحو كبير في منع انزلاق الوضع الليبي إلى حد تستحيل فيه إمكانية العودة إلى الوراء. والعامل الثاني توفر إرادة محلية للحل، وهذه نقطة هامة بالقياس إلى التمزّقات التي خلفتها سنوات حروب اللواء المتقاعد خليفة حفتر على النسيج الاجتماعي، ووصلت التداعيات السلبية إلى حد رسم خرائط جديدة، تقوم على تقسيم ليبيا إلى ثلاث دول بين الشرق والغرب والجنوب. ولكن تبين أن إرادة التلاقي عند الليبيين أقوى من كل المحرّضات على التقسيم، وهذا وسام سيحفظه التاريخ لكل من عمل بدأب وضحّى من أجل الحفاظ على وحدة ليبيا. أما العامل الثالث فيتعلق بدور الأمم المتحدة التي بذلت جهودا جبارة، كي تبقى على القضية الليبية حاضرة بقوة على جدول أعمال المجتمع الدولي، ويتجلى ذلك من خلال سلسلة من المبعوثين الذين سهروا، بدرجاتٍ متفاوتة، على متابعة القضية. وعلى الرغم من أن بعضهم لم يكن حياديا، وانحاز إلى معسكر حفتر مثلما حصل مع الإسباني برنار دينو ليون، إلا أنهم جميعا ساهموا في بناء اتفاق الحل الذي استغرق عدة سنوات. وفي هذا المقام، لا يمكن للمراقب إلّا أن يشيد بالمندوبة الأممية بالوكالة، ستيفاني وليامز، التي تسلمت الملف الليبي في ظرف صعب، بعد استقالة الممثل السابق غسان سلامة في مارس/آذار 2020، وأخذت، خلال حوالي عشرة أشهر، المسألة على عاتقها، ونجحت في إخراج قطار الحل من النفق الذي توقف فيه منذ عام 2014، عندما بدأ حفتر حربه على الشعب الليبي، يدفعه طموح نسخ تجربة معمر القذافي، مدعوما من الإمارات ومصر.

وما كان لاتفاق الحل في ليبيا أن يحصل لو لم يتم تحجيم حفتر عسكريا وإقصاؤه من المشهد. وهذا أمر يعود الفضل في قسم كبير منه إلى الدعم الكبير الذي قدمته تركيا لحكومة الوفاق التي استعادت المبادرة العسكرية في الأشهر الأخيرة، وتمكّنت من إبعاد التهديد العسكري عن مدينة طرابلس، ومن ثم تحرير مدن الغرب، والسيطرة على قاعدة الوطية، والتقدّم باتجاه سرت، على طريق ملاحقة حفتر حتى معاقله في الشرق. وبفضل هذا الإنجاز العسكري، تحرّرت فعاليات الشرق من سطوة حفتر وترهيبه، وصار بالإمكان أن تمد يدها نحو الطرف الآخر. وللأسف، لا يتوفر أي عامل من هذه العوامل للمسألة السورية التي تسير من سيئ إلى أسوأ، في الوقت الذي يرفع من حظوظ الاتفاق الليبي اهتمام الإدارة الأميركية الجديدة.

محاكمة ترامب الثانية

جمانة فرحات

لا تحمل مجريات محاكمة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، للمرة الثانية، أمام الكونغرس، أي مفاجآت، لا في مضمونها ولا في نتائجها المباشرة المتوقعة. بل إن بعضهم يعتقد أن ما يجري لزوم ما لا يلزم، بعد خروج ترامب من السلطة، وعدم وجود فرصة لإدانته مقابل إثبات المؤسسات الأميركية قدرتها في أوج أزمة اقتحام «كابيتول هيل» على الصمود، ولفظ أي شخص يحاول تقويضها، حتى لو كان يقطن في البيت الأبيض.

وإذا كان الديمقراطيون يرون في مسألة ترامب ليس فقط في الكونغرس، بل أمام العامة، حقا أصيلا وواجبا بعد كل ما قام به من تحريض على اقتحام «كابيتول هيل»، وذلك كنوع من إعادة تذكير بالخطوط الحمر غير المسموح تجاوزها، فإن الجمهوريين، مهما بلغ خلافه

تونس في مهبّ أزمة اليمين الدستورية

سالم لبيض

لا يبدو أن الحكومة التونسية التي تولّى هشام المشيشي تشكيلها، ونالت ثقة البرلمان التونسي، مطلع شهر سبتمبر/ أيلول 2020، قد تجاوزت جغرافيا الزوابع السياسية والهزّات القانونية والدستورية، فقد اعترض الرئيس قيس سعيد على التعديل (التحوير) الذي طرأ عليها، وشمل 11 حقيبة وزارية، بموافقة مجلس نواب الشعب في جلسته يوم 26 جانفي (يناير/ كانون الثاني) المنقضي، وامتنع عن قبول الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه، كما تنص على ذلك الفقرة الأخيرة من الفصل 89 من الدستور التونسي، والتي تؤكد على أن رئيس الحكومة وأعضاءها يؤدّون اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية وفق الصيغة التالية: «أقسم بالله العظيم أن أعمل بإخلاص لخير تونس، وأن أحترم دستورها وتشريعها، وأن أرعى مصالحها وأن ألتزم بالولاء لها». والقسم حسب تأويل سعيد الذي عبّر عنه في اجتماع مجلس الأمن القومي المنعقد في قصر قرطاج، في 25 من الشهر الماضي (يناير) ليس مسألة شكلية عابرة أو إجراء ثانويا تقتضيه البروتوكولات والأعراف وقواعد العمل التي دأب رؤساء سابقون على تنفيذها من دون تدبّر ونظر، وإنما هو محمل جوهري ثقيل الوزن لا يخلو من تعظيم وتقديس دور سام في أعلى هياكل الدولة ومؤسساتها، وهو قسمٌ بغليظ اليمين واليد موضوعة على القرآن العظيم على إخلاص العمل لتونس، واحترام دستورها وتشريعاتها ومصالحها.

ولكي لا يصنف هذا القسم في خانة اليمين الغموس التي يبطن صاحبها ما لا يظهره، وهي اليمين الكاذبة أو القسم الآثم الذي يهدف إلى تحقيق مآرب شخصية ومكاسب مادية عبر التمكّن من الوصول إلى وظائف سامية عليّة، يتم الوصول إليها بطرقٍ ملتويةٍ غير شرعية، تؤول إلى أشخاصٍ من أحزاب سياسية أو ذوي صلةٍ بمراكز نفوذ وقوى مالية أو إدارية أو على علاقة بمصالح أجنبية، لا تخلو من تضارب مصالح، وحتى من ممارسات فساد بيّنة وجلية، اختار سعيد تعطيل هذا القسم، ومن خلاله التحوير الوزاري، لشبهاتٍ أو تُهمٍ قد تكون علقت ببعض الوزراء الجدد. ولعلّ مبدأ احترام الدستور هو ما فرض عليه هذا التمشي الذي يقتضي الالتزام بما جاء في توطئة القانون الأساسي للدولة من حياد للإدارة، ومن حكم رشيد. وما ورد في فصله عدد 15 أن الإدارة العمومية تكون في خدمة المواطن والصالح العام، وتعمل وفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة، وما أكد عليه الفصل عدد 13 من أن الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي، تمارس الدولة السيادة عليها باسمه، فلا يمكن هدرها أو التلاعب بها، أو التفريط فيها للحساب الخاص، أو لفائدة الآخر الأجنبي المتهافت على السيطرة عليها بكل الوسائل المتاحة القانونية وغير القانونية، والتي قد تؤمّنها شخصياتٌ تتولى وظائف في هرم الدولة. ولا يمكن لسعيد، وهو ضامن تطبيق الدستور التونسي ورمز وحدة الدولة، أن ينسى أو يتناسى تجارب رؤساء حكومات سابقين ووزراء وكتاب دولة من ذوي الجنسيات التونسية والأجنبية كيف جيء بهم من شركات أوروبية وأميركية عابرة القومية، لتولي تلك المناصب، وكيف قدّموا خدمات جليلة لتلك الشركات، وكونوا ثروات طائلة من الوظائف الحكومية التي تولوها. ومن ثمّة فإن اليمين التي يقسمها الوزير ستكون باطلة إيطيقيا (أخلاقيا) ودينيا، إذا كان سجلّه المهني وسيرته الذاتية والتقارير الرقابية المتعلّقة به والصحائف والمدونات والمحاضر التي تزخر بها أدراج المحاكم والقضايا المرفوعة ضده تشهد على مصالحه الخاصة التي تتنافى وتتضارب مع الصالح العام، أو على فساده وارتباطاته وزبونيته التي تخلّ بمبدأ احترام القانون خدمة الصالح العام.

ولعلّ رئيس الجمهورية، قيس سعيد، يستحضر وعوده الانتخابية المناهضة للفساد وضرورة مقاومته، ويسترجع ما ذكره في خطاب التولي، والقسم الذي ألقاه يوم 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 أمام مجلس نواب الشعب عند أداء اليمين الدستورية، وتحدث فيه عن الأمانة بوصفها أمانات، وجاء فيه أن «الأمانة أيضا هي الحفاظ على مكتسبات المجموعة الوطنية وثرواتها، كل واحد من أبناء هذا الوطن العزيز يجب أن يكون قدوة ولا مجال للتسامح في أي مليم واحد من عرق أبناء هذا الشعب العظيم». وقد كان سعيد يعتقد أن اختياره المشيشي مستشارا له في القصر الرئاسي، ثم وزيرا للداخلية في حكومة إلياس الفخفاخ، فرئيسا لحكومة الرئيس الثانية، هو الخيار الأسلم، وأن الرجل المغمور الذي كانت تجربته مقتصرة على رئاسة دواوين بعض الوزراء، بوصفه أحد خرّيجي المدرسة الوطنية للإدارة، والقادم من سلك مراقبي الدولة الذين لا يُعرف عنهم الاشتغال بالسياسة أو الانتماء إلى الأحزاب السياسية، أو الاستجابة لإغواء لوبيات المال والأعمال، سيكون وفيا للمقاربة الحوكمية المناهضة للفساد وتضارب المصالح التي يمكن أن تتولاها حكومة كفاءاتٍ مستقلّةٍ وغير متحزّبة ذات خلفية إصلاحية. لكن الرجل تنكّر لمن ولّاه الأمر، وأخرجه من عتمة العمل الإداري الصرف وواجب التحفظ الذي يحكمه إلى أنوار السلطة وأضوائها، تحالف مع حزبي النهضة وقلب تونس ونواب وأقليات برلمانية من ذوي المصالح والمنافع، وممن لا يخفون عداءهم لسعيد وانزعاجهم من رؤيته للحوكمة والحكم والحكامة والسيادة، وهو المتصدّر، منذ توليه الرئاسة، استطلاعات الرأي العام بفوارق كبيرة مقارنة بمنافسيه. ولم تفد في شيء حملات التشويه المتتالية ضده التي تعجّ بها صفحات أنصار أحزاب الحكومة على الشبكات الاجتماعية.

وقد استحال الصراع على أداء اليمين الدستورية بين رئيس الدولة المدعوم شعبيا ورئيس الحكومة الذي يفتقد إلى أي تجربة أو خلفية سياسية أو حزبية سابقة، ولكن حركة النهضة، ذات الأغلبية البرلمانية وزعيمها رئيس البرلمان راشد الغنوشي، تضع ثقلها في خدمته، استحال سجالا قانونيا وانقساما حادّا بين أباطرة القانون ورجالاته البارزين في تونس، وذلك في غياب المحكمة الدستورية التي اجتباها الدستور التونسي وحدها لحسم نزاعات الحكم بين رأسي السلطة التنفيذية، وذلك في الفصل 101 الذي ينص على أن «ترفع النزاعات المتعلقة باختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى المحكمة الدستورية التي تبتّ في النزاع في أجل أسبوع بناء على طلب يرفع إليها من أحرص الطرفين». ولمّا كان هذا الأمر غير متاح لعدم تشكيل المحكمة الدستورية، فقد استعاض عنها رئيس الحكومة، الذي بدا هو الأحرص، على بتّ النزاع باستشارة المحكمة الإدارية التي يبقى دورها استشاريا لا تقريريا، هذا علاوة على أنها ليست جهة الاختصاص، وذلك قبل اللجوء إلى الهيئة الوقتية للنظر في دستورية القوانين، وكلّها مقدّمات لمرور أحزاب الحكم إلى الشارع، فقد بدأت التعبئة على الفضاء الافتراضي من أجل المظاهرة المليونية قبل الانطلاق في إجراءات عزل الرئيس، على خلفية ارتكابه خطأ جسيما، للمحكمة الدستورية أحقية إقراره وحدها، والتي بدأت قيادات في حزب قلب تونس، الطرف الثاني في حزام الحكومة، تسويقها. ومن غير المرجح أن يكون الغالب في معركة كسر العظم التي بلغت أوجها بين تيارين رئيسيين، الأول يقوده الرئيس قيس سعيد وحلفاؤه، الاتحاد العام التونسي للشغل والكتلة الديمقراطية، والثاني يتزعمه رئيس البرلمان راشد الغنوشي، المعني بعريضة سحب ثقة هي بصدد الإمضاء في كواليس مجلس نواب الشعب، ويدعمه كل من «قلب تونس» وائتلاف الكرامة، هو الحكومة ورئيسها وحزامها السياسي الداعم.

> استحال الصراع على أداء اليمين سجالاً قانونياً وانقساماً حادّاً بين أباطرة القانون ورجالاته البارزين

> تحولت الأزمة الحكومية الحادّة التي تعيش على وقعها تونس إلى عطالة حكومية هيكلية حادّة

تحولت الأزمة الحكومية الحادّة التي تعيش على وقعها تونس إلى عطالة حكومية هيكلية حادّة، زادت حدّتها برفض الرئيس قسم كل الوزراء الذين شملهم التعديل الوزاري، وعدم الاقتصار على من يرميهم هو بشبهات فساد وتضارب المصالح، ما يعني أن حكومة المشيشي باتت عاجزةً عن القيام بدورها في الحكم، الأمر الذي يقتضي استقالتها أو سحب الثقة منها لفسح المجال أمام حكومة جديدة قادرة على إدارة الوضع الاقتصادي والمالي الذي يشهد حالة انهيار لا مثيل لها في تاريخ تونس المعاصر، من أبرز مقدّماتها فقدان الحكومة قدرتها على تعبئة العجز في ميزانية الدولة المقدر بـ20 مليار دينار، وسداد الدين السنوي لهذه السنة المحدّد بـ16 مليار دينار، وتهديد موظفي الدولة الذين يصل عددهم إلى 650 ألف موظف بعدم تلقيهم أجورهم لشهري فبراير/ شباط الحالي ومارس/ آذار المقبل.

(وزير تونسي سابق)

شقاء الفكر السياسي العربي ـ الفلسطيني الحديث

سعيد زيداني

الفكرالسياسي العربي الحديث تعيس حقًا. وسر تعاسته يكمن في ابتعاده، وإلى حد الانفصال أحيانًا عن الواقع المعيش أو التجربة الحية (live experience). والخطاب (discourse) السياسي العربي، المعبر عن هذا الفكر، خير دليلٍ على هذا الابتعاد أو الانفصال. فالخطاب السياسي العربي الحديث هو، أساسًا وفي العمق، إما ماضوي/ سلفي أو مستقبلي/ رغبوي. والخطاب المستقبلي/ الرغبوي نوعان: رومانسي/ قومي ومثالي/ أخلاقي. تتوسط هذين الفكرين/ الخطابين الرئيسين شظايا فكر/ خطاب «الواقعية السياسية»، والتي يروّجها الحكام وأنصارهم من المثقفين. وإذا كان الفكر/ الخطاب السياسي العربي هو النموذج (type)، وإذا كان الفكر/ الخطاب السياسي الفلسطيني هو المثال (token)، فلا غرابة، إذن في ، أن يعاني الفكر/ الخطاب السياسي الفلسطيني من هذه التعاسة أو هذا الشقاء.

سلفي/ ماضوي كل عربي/ فلسطيني يعتقد أن الصهيونية، ودولة إسرائيل وليدها المدلل، هي مجرّد «حملة صليبية» مصيرها الهزيمة أو الزوال. ومستقبلي/ رغبوي كل عربي/ فلسطيني يعتقد أن الأبارتهايد الزاحف من النهر إلى البحر في فلسطين هو، في نهاية المطاف أو نهاية التحليل، طريقنا الصعب إلى الدولة الديمقراطية الواحدة (ثنائية القومية أو مفدرلة أو غير ذلك). وإذا كان السلفي/ الماضوي يحن إلى صلاح الدين، فإن المستقبلي/ الرغبوي يحن إلى نيلسون مانديلا. وفي اعتقادي، كلا الفريقين مخطئان، فعلى الرغم من الشبه العائلي (family resemblance)، هناك اختلاف كبير بين الصهيونية والحملات الصليبية من جهة، وبين الأبارتهايد الزاحف من النهر إلى البحر في فلسطين والأبارتهايد الذي ساد وطغى في جنوب إفريقيا حتى عام 1995 من جهة أخرى.

ما غاب، ولا يزال غائبا، عن كل من الفكر/ الخطاب السلفي/ الماضوي والمستقبلي/ الرغبوي هو فرادة (singularity) المشروع الصهيوني، وهي فرادةٌ مستمدّة من ظروف نشأته ومبرّراتها، من ممارساته وأهدافه، كما من الاحتضان الدولي المستمر له. ومن أبرز سمات الفرادة ما يلي: الادعاء بحق تاريخي لليهود في فلسطين، وذلك بناءً على مبرّرات أو ذرائع هي خليط من الدين والتاريخ والأسطورة؛ تجربة اليهود في أوروبا، خصوصا بعد المجازر في روسيا في ثمانينات القرن الـ 19 والهولوكوست في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية؛ عدم وجود دولة أم إذا اعتبرنا الصهيونية حركة استعمار استيطاني؛ وجود أغلبية ساحقة من المواطنين اليهود في دولة إسرائيل في أعقاب نكبة فلسطين عام 1948، وكذلك نتيجة موجات الهجرة اليهودية المتتابعة إليها؛ ودعم الدول المؤثرة في العالم لمشروع «الدولة اليهودية» منذ قرن وأكثر.

ولكن من المؤسف حقًا أن الفكر/ الخطاب السياسي العربي عمومًا، والفلسطيني خصوصًا، وبسبب غلبة طابعه الأيديولوجي على طابعه العلمي، يصرّ على التأكيد على أوجه الشبه وتبعاتها. وفي المقابل، على إغفال أوجه الفرادة وتبعاتها أو إهمالهما.

إذا كان ما قلته أعلاه صحيحًا (وأعتقد ذلك)، فليست مصادفة، إذن، أن الخطاب السياسي العربي/ الفلسطيني، بشقّيه السلفي/ الماضوي والمستقبلي/ الرغبوي، يؤكّد على حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي؛ ديمقراطية علمانية في الحالة الثانية، غير ديمقراطية وغير علمانية في الحالة الأولى؛ لأسباب خارجيةٍ في الحالة الأولى، لأسباب داخليةٍ وخارجية في الحالة الثانية. ولكن هذا الخطاب السياسي، بشقّيه المذكورين، يقلل من أهمية أمرين هامين: محدودية التأثير العربي والفلسطيني من جهة، وإصرار كل من الحركة الصهيونية والدول المؤثرة على دعم مشروع «الدولة اليهودية»، بهذه المواصفات أو تلك، من جهة أخرى. جدير ذكره، في هذا الصدد، أن الخطاب السياسي المذكور متماسك داخليا coherent))، ولكن التماسك الداخلي ليس المعيار الوحيد على الصواب. المعيار الآخر، والذي يكبته أو يسكت عنه مثل هذا الخطاب، هو مدى المطابقة مع الواقع المعاش أو التجربة الحية. بكلماتٍ أبسط، حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، ديمقراطية كانت أو غير ذلك، متماسك داخليا ولكنه قاصر عمليا/ علميًا، جذّاب بقدر ما هو بعيد المنال. غني عن القول في هذا الصدد إن الخطاب السياسي العربي/ الفلسطيني الذي يؤكد على حل الدولة الواحدة كثير الشبه بذلك الخطاب القومي العربي الذي يؤكد على الوحدة العربية في زمن التشظي والانهيار الدولاتي. في مواجهة الفكر/ الخطاب السياسي المذكور، وبشقيه المذكورين، وعلى قصوره المذكور، نجد شظايا فكر/ خطاب يمكن لملمتها وتسميتها «الواقعية السياسية» (وتسمى ظلما أحيانا «البراغماتية السياسية»). وفكر/ خطاب الواقعية السياسية هذا هو الفكر/ الخطاب الرسمي المتداول والشائع هذه الأيام ، عربيًا وفلسطينيا على حد سواء. هو فكر/ خطاب الحكام والنخب المساندة والمروجة لهم في أقطار الوطن العربي. هو فكر/ خطاب أوسلو فلسطينيا، وفكر/ خطاب التطبيع عربيًا (أو«التتبيع»، كما ينعته إلياس خوري). هو، باختصار، فكر/ خطاب الزمن العربي/ الفلسطيني الرديء، الزمن الأصفر (كما يسميه ديفيد غروسمان).

ما لا أرى، وما يعجبني أن أراه وأفتقده كثيرا، هو الفكر/ الخطاب السياسي النقدي، ذلك الفكر/ الخطاب الذي يقوم على دراسة معطيات الواقع المعيش وتحليلها، بمركباته وتعقيداته وتناقضاته المختلفة، بمواطن قوته وضعفه والقوى الفاعلة والمتصارعة فيه، ومن ثم استكناه اتجاهات تطوّره وآفاق تغييره. مثل هذا الفكر/ الخطاب النقدي (سليل الفكر الماركسي) يختلف كثيراً عن كل من الفكر/ الخطاب الماضوي/ السلفي والمستقبلي/ الرغبوي، وكذلك عن فكر/ خطاب الواقعية السياسية الفجّة، تلك الواقعية التي أدت إلى تراجع المشروع الوطني الفلسطيني، والتي أوصلت مؤخرا إلى التطبيع الطوعي والعلني بين بعض الدول العربية واسرائيل. وفي هذا الصدد أقول: ما أحوجنا، نحن الفلسطينيين، إلى مثل هذا الفكر/ الخطاب السياسي النقدي هذه الأيام!

أما على مستوى الرؤية السياسية الفلسطينية لحل الصراع، وكذلك على مستوى الفعل السياسي الفلسطيني عمومًا، فمن بين ما يقوله لنا هذا الفكر/ الخطاب النقدي، والذي أفتقده كثيراً، أشياء كالتالية:

أولا، إن أنظمة الحكم غير الديمقراطية على أنواعها المختلفة، وفكر/ خطاب الواقعية السياسية الفجّة المتوافق مع مصالح وممارسات مثل هذه الأنظمة، مسؤولة إلى أبعد الحدود عن تردّي الأحوال في أقطار الوطن العربي. وحال فلسطين ليس استثناءً.

ثانيا، إن عدالة القضايا قد تكون شرطًا ضروريًا لبقائها حية وفاعلة، لكنها ليست شرطًا كافيًا لانتصارها. هذا ما يجب أن نتعلمه ونذوّته جيدا، نحن الفلسطينيين، بعد مرور ما يزيد على مائة عام من الصراع مع الحركة الصهيونية، فكرًا ومشروعًا ودولة.

ثالثا، إن حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، من هذا النوع أو ذاك، ما زال، كما كان، بعيد المنال. مثل هذا الحل يعني أو يتطلب لا أقل من هزيمة الصهيونية. وكما نعرف جيدًا، ليس بمقدور الفلسطينيين وحلفائهم إنجاز ذلك في المستقبل المنظور، ليس فقط بسبب رداءة واقعهم مقابل بأس عدوهم، وإنما أيضًا (والأهم) لأن الإرادة الدولية، إرادة الدول المؤثرة في العالم، لا تسمح بذلك. فمنذ وعد بلفور عام 1917، لم يتوقف تأييد الدول المؤثرة، على الرغم من تغير تشكيلاتها وتحالفاتها وأسمائها، عن دعم قيام دولة يهودية واستمرارها، بهذه المواصفات أو تلك، على الأقل في جزء من فلسطين الانتدابية. وعلى الفلسطينيين وحلفائهم، عربًا وغير عرب، أن يأخذوا ذلك بالجدية القصوى. رابعا، بناءً على ما ورد أعلاه، لست أرى مفرًا أو مهربًا من حل الدولتين للصراع الفلسطيني/ الإسرايلي، المزمن والمكلف. ولكن يبقى السؤال: أي حل دولتين هو الممكن والمنصف (لا أقول العادل)؟ وفي اعتقادي، الحل الممكن والمنصف هو ذلك الذي يوفق بين الحدود الدنيا للمطالب المتنافسة لطرفي الصراع الرئيسين من جهة، وينسجم مع الإرادة الدولية من جهةٍ ثانية. فإذا كان مطلب الحد الأدنى إسرائيليا هو الأغلبية من المواطنين اليهود في الدولة، وإذا كانت الثوابت الثلاثة (الدولة المستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 67، والقدس الشرقية عاصمتها، وتعويض اللاجئين وعودتهم) هي مطالب الحد الأدنى فلسطينيا، وإذا كانت هناك قضايا تأبى التقسيم أو تعصى عليه، وإذا كانت الإرادة الدولية تقول بحل الدولتين، فقد تكون مبادرة «دولتان، وطن واحد» أو الكونفدرالية هي الوصفة لذلك الحل المنصف والممكن، فالحل الذي جاءت به صفقة القرن، مثلًا، ليس منصفًا، وحل الدولتين الذي ينادي به الطرف الفلسطيني المفاوض، كما حل الدولة الواحدة من هذا النوع أو ذاك، لم يعد ممكنا.

> عدالة القضايا قد تكون شرطاً ضرورياً لبقائها حية وفاعلة، لكنها ليست شرطاً كافياً لانتصارها

> حل الدولتين الذي ينادي به الطرف الفلسطيني المفاوض، كما حل الدولة الواحدة لم يعد ممكناً

وختامًا، ما أود التأكيد عليه هو النقاط الثلاث التالية: . لا خلاف بين عقلاء اليوم حول رداءة الوضع العربي/ الفلسطيني حاليًا، والتي أوصلنا إليها فكر/ خطاب الواقعية السياسية الفجة، فكر/ خطاب الحكام غير الديمقراطيين والمثقفين المروجين لهم وبقية النخب التي تدور في أفلاكهم.

- علينا الحرص، كل الحرص، على عدم الابتعاد عن معطيات الواقع المعيش، وهو ما يشدّنا إليه كل من الفكر/ الخطاب السلفي/ الماضوي والمستقبلي/ الرغبوي، بشقيه الرومانسي/ القومي والمثالي/ الأخلاقي.

- ما نحتاجه، وما أتحيز إليه، هو الفكر/ الخطاب السياسي النقدي، ذاك الفكر/ الخطاب الذي يجاور معطيات الواقع المعيش ويحللها، ويحاول استكناه نزعات تطوره وآفاق تغييره. وعلى مستوى الحلول المتداولة للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، فإن مبادرة «دولتان، وطن واحد» أو الكونفدرالية هي مثال على هذا النوع من الفكر/ الخطاب.

(أستاذ جامعي فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads